

سياسة

آليات الرقابة والإشراف

لجمعية البر الأهلية بسحر آل عاصم

المقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزيز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال وتعمل على تطوير العمليات الإدارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان :

أولاً: الرقابة :

بالتقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يُعتمد عليها اعتماداً كلياً في تقييم الأداء للجمعية، وتُوجّه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه التقارير بصفة دورية وبانتظام ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها :

- التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة (يومية أو أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من أي مشروع أو بعد انتهاء أي مشروع).
 - تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدير التنفيذي إلى مجلس الإدارة وتتضمن أنشطة وانجازات وحدات العمل وفق الهيكل التنظيمي للجمعية.
 - تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة التنفيذية على التصرف السليم في توجيه القرارات.
 - تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية من قبل المدير التنفيذي وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم كفريق عمل واحد ، وغيرها من معايير واضحة مناسبة للجمعية.
 - المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين وحدات العمل في الجمعية وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.
- التقارير الخاصة:
- تقارير الملاحظة الشخصية.
 - تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.

• مراجعة الموازنات التقديرية.

• متابعة ملف الشكاوى .

• مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.

• مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.

• تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ :

أ- مبدأ التكاملية:

تكاملاً الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

ب- مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول

على النتائج المناسبة.

ت- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

إن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية يساعد في كشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها

لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

ث- مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة لمجلس الإدارة لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم

واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمتعاونين مع الجمعية الاطلاع على الأنظمة

المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء

واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.

تم اعتماد تحديث هذه الآلية من مجلس إدارة الجمعية بالمحضر رقم (٤) وتاريخ : ٠١ / ٠٧ / ٢٠٢٥ م

